مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

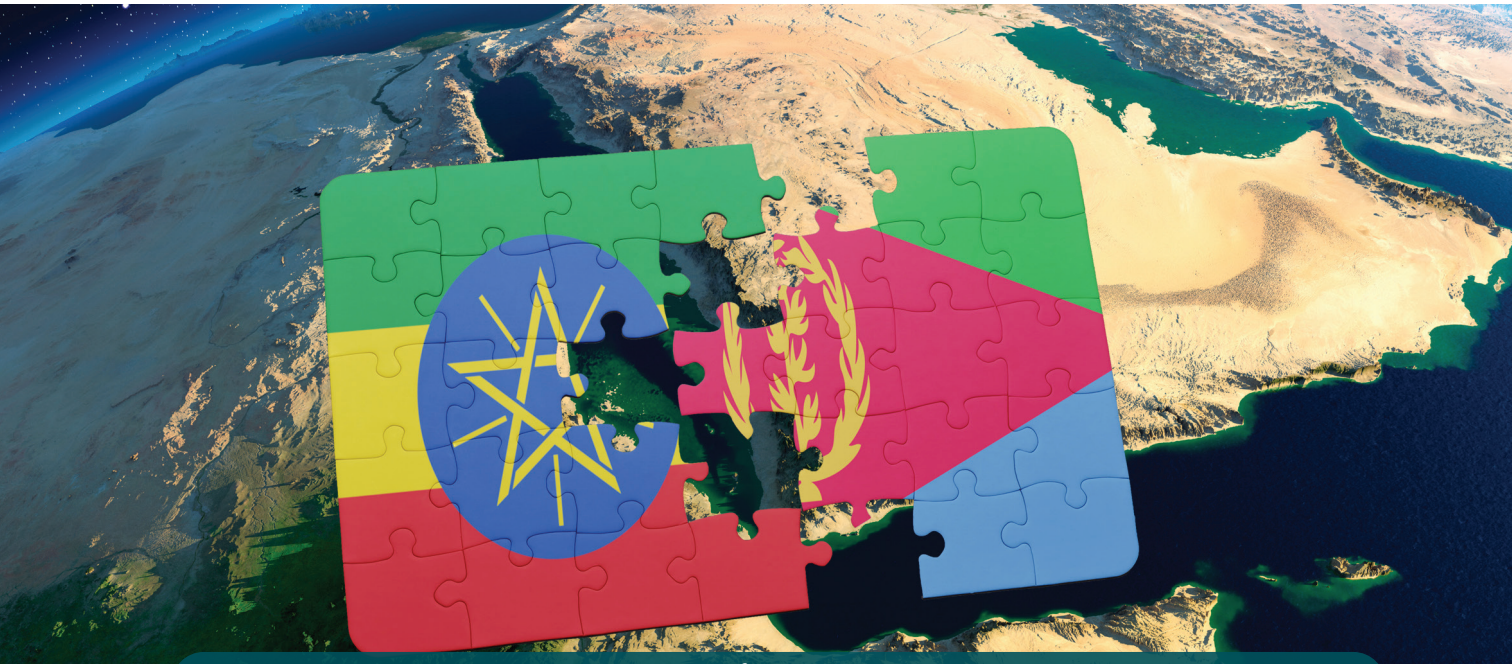

مبادراتُ سلام البحر الأحمر: دورُ المملكة العربية السعودية في التقاربِ بين إريتريا وإثيوبيا

تقرير خاص

أبريل ٢٠٢٠م

مبادراتُ سلام البحر الأحمر:
دورُ المملكة العربية السعودية في التقاربِ بين إريتريا وإثيوبيا

تقرير خاص

المحتويات

نظرةٌ عامة على مبادرات السلام السعودية

السابقة بين إريتريا وإثيوبيا ٥

تجدُّدُ الرغبة في السلامِ بين إريتريا وإثيوبيا ٧

توطيد السلام في إريتريا وإثيوبيا ١٢

المبادرات الاقتصادية ١٢

مبادراتُ تطوير الموانئ ١٥

مبادرةُ سد النهضة الإثيوبي الكبير ١٧

مبادراتُ أمن البحر الأحمر ١٩

الخاتمة ٢٥

أدَّت اتفاقية جدة للسلام، التي أُبْرِمَت في المملكة العربية السعودية في ١٦ سبتمبر ٢٠١٨، إلى تطبيعِ العَلاقات بين دولة إريتريا وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية. وقد نجحت الجهود الدبلوماسية الدولية لإبرام الاتفاقية نجاحاً ملحوظاً، بقيادةِ الاتحادِ الإفريقي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بينما فشِل كلُّ ما سبق من جهود الوساطة الدولية لاستعادةِ السلامِ بين إريتريا وإثيوبيا.

وقد أُبْرِمَت الاتفاقيةُ بعد عقودٍ من الصراع المتصاعد بين إريتريا وإثيوبيا، بهدف إرساءِ السلام بين هاتين الدولتين، وفي منطقة القرن الإفريقي عامةً. وكانت الاتفاقيةُ ثمرةَ الحاجة الملحَّة إلى السلام محليّاً، واستجابةً للمبادرات الإقليمية المتعددة الأطراف لبناء عَلاقاتٍ أقوى بين الخليج والقرن الإفريقي. أضفْ إلى ذلك أنَّ الاتفاقية تهيِّئ للمملكة العربية السعودية فرصةً فريدةً لبناء شَراكات جماعية في البحر الأحمر، من خلال التدابير التي عُرِض لها في هذه الورقة البحثية.

نظرةٌ عامة على مبادرات السلام السعودية السابقة بين إريتريا وإثيوبيا

إن المملكةَ العربية السعودية يَفصِلها عن إفريقيا ٣٥٥ كيلومتراً عند أوسع نقطة في البحر الأحمر، وبذا تكون في موقعٍ مميَّزٍ تشجع منه إريتريا وإثيوبيا على التخلي عن الصراع، وتعزيز التعاون عبر هذا الممر المائي الإستراتيجي. والدول الثلاث تربطها جميعا طرقُ شحنٍ تاريخية تُعِين على تبادل التجارة، إضافةً إلى التأثيرات الثقافية والسياسية التي تربِطُ المملكةَ بدولتَي القرن الإفريقي. وقد استخدمت الرياضُ هذه المَزِيَّات لبناء وإدامة السلام بين إريتريا وإثيوبيا.

وقد كانت للمملكة صِلاتٌ تاريخية بإثيوبيا وإريتريا قبل استقلالهما عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٤٨، أقامت الرياض عَلاقات دبلوماسية رسمية مع أديس أبابا، ودعمت خُططَ السلام الدولية اللاحقة بين إثيوبيا وإريتريا الساعية إلى الاستقلال. وفي عام ١٩٥٠، منح قرار الأمم المتحدة رقم ٣٩٠أ (٥) إريتريا وضعاً فيدراليّاً ذا استقلال ذاتيٍّ بعد إنهاء الإدارة العسكرية البريطانية لإريتريا في عام ١٩٥٢. لكنَّ التوترات

بين إثيوبيا ومصر بشأن الاتفاقية التي رعتها بريطانيا، ومنحت القاهرةَ سيطرةً واسعةً على مياه حوض النيل، قد عطلت خططَ السلام في القرن الإفريقي. وفي عام ١٩٦٢، تجاهلت إثيوبيا قانوناً فدراليّاً قضى بضم إريتريا باعتبارها مقاطعتها الرابعة عشرة[١].

وفي العقود التي تلت، خاضت جبهةُ التحريرِ الإريترية وفصائلُها السياسية الانفصالية حروباً لأجل الاستقلال[٢]. وفي الوقت نفسه، بزغت من مصر توجهاتٌ اشتراكيةٌ انتشرت إلى سائر العرب، وكانت تهدد أديس أبابا؛ مما جعلها تقترب أكثرَ إلى الرياض في أواخر الستينيّات. وفي السنوات التالية، آلت السلطةُ إلى النظامِ الماركسي اللينيني للدرج (١٩٧٤-١٩٨٧) - المعروفِ رسميّاً بالحكومة العسكرية المؤقتة لإثيوبيا الاشتراكية - لكنَّ أديس أبابا سعت إلى الحصول على المساعدةِ السعودية لتخفيفِ التوتّرات مع إريتريا. ولما كانت سياسة الدرج تُقصي الهُويَّات الدينية والعرقية لإثيوبيا، اندلعت حرب أوغادين الصومالية الإثيوبية (١٩٧٧-١٩٧٨) وأخَّرت السلامَ مع إريتريا[٣].

وفي عام ١٩٧٥، أعيد فتحُ قناة السويس بعد اختتام محادثات السلام بين مصر وإسرائيل، وهو ما ساعدَ على تعزيزِ مكانة القاهرة في إفريقيا، لكن إثيوبيا انعزلت في هذه العملية. وظلَّت العَلاقات بين أديس أبابا والرياض قويةً في وجه تهديدِ الإسلام الأصولي بعد الثورةِ الإيرانية عام ١٩٧٩. ولمواجهة التحدي، وثَّقت الرياضُ روابطها بإثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي. لكن التأثيرَ السياسيَّ للقطاعات المتطرفة من جبهة التحرير الشعبية الإريترية المنبثقة عن جبهة التحريرِ الإريتريةِ، أجبر الرياضَ على وقفِ جهودها للحدِّ من التوترات بين أديس أبابا وأسمرة[٤].

وفي الثمانينيات، عزَّز نفوذُ روسيا في القرن الإفريقي موقفَ الماركسيين في إثيوبيا. وفي ١٩٨١، أبرمت إثيوبيا اتفاقياتٍ أمنيةً مع الحكومتين الاشتراكيتين في ليبيا واليمن الجنوبي. وفي ١٩٨٦، أدَّى صعودُ حزب الأمة الوطني في البرلمان السوداني إلى دعم الخرطوم للمتمردين الإريتريين. فوجدت إثيوبيا نفسها تحت ضغوطٍ اضطرتها إلى توقيعِ اتفاقية مع الصومال لإنهاء نزاعِ أوغادين. وبحلول عام ١٩٨٩،

---

(1) Jonathan Miran, *A Historical Overview of Islam in Eritrea* (Leiden: Koninklijke Brill, 2005), 210–214.

(٢) المصدر السابق، وانظر أيضا:
Alessandro Gori, "Soggiorno di studi in Eritrea ed Etiopia. Brevi annotazioni bibliografiche," *Rassegna di Studi Etiopici,* 39 (1995).

(3) Louis Werner, "Forging Plowshares in Eritrea," *Aramco World*, November/December 1996, https://archive.aramcoworld.com/issue/199606/forging.plowshares.in.eritrea.htm.

(4) Haggai Erlich, *Saudi Arabia and Ethiopia: Islam, Christianity and Politics Entwined* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006), 8-10.

أدت الإطاحةُ بحزب الأمة إلى تقويض دعمِ السودان لإريتريا، فالتمست أديس أبابا مساعدةَ الرياض لحل النزاع مع أسمرة.

تجدُّدُ الرغبة في السلامِ بين إريتريا وإثيوبيا

قبِلت إثيوبيا حقَّ إريتريا في تقريرِ المصير في عام ١٩٩١. وبعد أن حصلت على الاستقلال بعد ذلك بعامين من خلال استفتاء الأمم المتحدة، انضمَّت إريتريا إلى الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية (سُمِّيت بعد ذلك بالاتحاد الإفريقي)، وجامعة الدول العربية. وما إن باتت أديس أبابا تتمتَّعُ بسلامٍ مؤقَّت حتى التمست عونَ الرياض لتخفيف التوتُّراتِ بين المسيحيين بمرتفعات إثيوبيا الشمالية وبين المسلمين في الأراضي المنخفضة المجاورة للصومال، بعد تجدُّدِ نزاع أوغادين (١٩٩٤-٢٠١٩)[٥].

وفي ١٩٩٥، أقامت إثيوبيا نظامَ الفيدرالية العرقية لاحتواءِ الاضطراب الداخلي، لكن نزاعَها الحدوديَّ مع إريتريا ظلَّ متأججاً. وفي ١٩٩٨، أدى الإغلاقُ النهائيُّ لحدود إريتريا إلى إنهاءِ وصول إثيوبيا إلى البحر الأحمر، وألجأَ أسمرة إلى العزلة الدولية. لكنَّ العَلاقات بين الخليج وأديس أبابا ظلَّت قويةً آنذاك؛ إذ إن إثيوبيا كانت ثانيَ أكبر دولة إفريقية في عدد السكان، وكانت تتمتع بقدرةٍ سوقيةٍ هائلة، واستمرت جيبوتي في توصيلِ أكثرَ من ٩٥ في المئة من تجارة إثيوبيا في البحر الأحمر.

وفي مايو ١٩٩٨، عَبَرَت القوات العسكرية الإريترية إلى إثيوبيا في المنطقة المحيطة بمثلث بادمي. فنشب نزاعٌ استمر عقدين، وأودى بحياة مليونِ شخصٍ تقريباً، وشرَّد أكثرَ من ٦٥٠ ألفاً من الأهالي. وفي يوليو ١٩٩٩، عرضت منظمة الوحدة الإفريقية «الاتفاق الإطاري وطرائق التنفيذ» لإنهاء الصراعِ الحدودي. وفي ١٨ يونيو ٢٠٠٠، أُبرِمت «اتفاقية وقف الأعمال العدائية» في الجزائر العاصمة (المعروفة باسم «اتفاقية الجزائر»)، وصحبها وعدٌ من إريتريا بسحبِ القواتِ من إثيوبيا، وعرضٌ للتحكيم المُلْزِم عن طريق لجانٍ حدوديةٍ محايدة مُشكَّلةٍ لهذا الغرض. وسوَّت اللجانُ النزاعَ الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا بالتشاور مع الأمين العام للأممِ المتحدة. ومن ثم مَنحت «محكمةُ التحكيم الدائمة» إريتريا معظمَ الأراضي المتنازَعِ عليها[٦].

---

(٥) المصدر السابق، ٦٥-٧٢.

(6) "Agreement between the Government of the State of Eritrea and the Government of the Federal Democratic Republic of Ethiopia," *United Nations Peacemaker*, December 12, 2000, https://peacemaker.un.org/eritreaethiopia-agreement2000.

ظلت إثيوبيا معترضةً على شروطِ تسوية النزاع ورافضةً لها حتى يونيو ٢٠١٨. فبعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، توثقت العَلاقات بين أديس أبابا وواشنطن في محاولةٍ لتجنيد الجيش الإثيوبيّ للمساعدة في الحرب على الإرهاب، ومحاربة صحوةِ الإسلامِ الجهادي في منطقة أوغادين وفي الصومال. وفي ٢٠٠٢، دعمت الأمم المتحدة آليَّةَ ترسيم الحدود لتسوية النزاع الإريتري الإثيوبي، لكن أديس أبابا اعترضت على النتائج. وفي ٢٠٠٣، أصدرت لجنةُ الحدود الإثيوبية الإريترية التي تدعمها الأمم المتحدة قراراً نهائيّاً رفضته إثيوبيا. وظلت مسألةُ الحدودِ محلَّ نزاعٍ حتى نوفمبر ٢٠٠٧، حين اختتمت لجنة الحدود الإثيوبية الإريترية مرحلةَ ترسيم اتفاقية الجزائر، وأوصت بأن تأخذ إريتريا ١٠٠٠ كيلو متر بين الحدَّيْن[٧]. لكنَّ إثيوبيا أصرَّت على أن إريتريا ستخرق التزاماتها الدولية بقَبول التوصية[٨]. وبحلول شهر ديسمبر، تمركز نحو ٤٠٠٠ جندي إريتري في منطقةٍ منزوعةِ السلاح بموجب الشروط التي نصَّت عليها لجنةُ الحدود الإثيوبية الإريترية، وتمركز ١٢٠,٠٠٠ جنديٍّ آخرَ على طول الحدود. وأبقت إثيوبيا ١٠٠,٠٠٠ جندي على طول حدودها، ما أدى إلى حالةٍ وسط «لا حرب ولا سلام» أو «صراع متجمد» مع إريتريا لفترة طويلة[٩].

وفي ٢٠١٠، سهَّلت جهودُ قطر للتوسط بين أديس أبابا وأسمرة تسويةً حدوديةً مؤقتة[١٠]. وبرغم ذلك، في عام ٢٠١١ أدت الانتفاضاتُ المناهضةُ للحكومة في شمال إفريقيا إلى تبادل الاتهامات برعاية الإرهاب والتحريض على تغييرِ النظامِ بين إريتريا وإثيوبيا. وحينها ظل البَلَدان مجتمَعَينِ مغلقين تحت حكم الجبهة الشعبية الإريترية للديمقراطية والعدالة، والجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي.

وفي ٢٠١٢، استعادت أديس أبابا عَلاقاتها مع الدوحة، فجدَّدَ ذلك الآمالَ في نجاح وساطة قطر. وكانت العاصمتان قد قطعتا العَلاقات في عام ٢٠٠٨، حين أعانت الدوحة إريتريا على حلِّ التوتر الحدودي حول جزر دوميرة مع جيبوتي. ومع ذلك، ظلت إثيوبيا مرتابةً من اتصالات قطر الوثيقةِ مع إريتريا والسودان، ومن التغطية المتكررة لقناة الجزيرة لتمرُّدِ أوغادين، ومن تقديمِ الدوحة للحوافزِ المالية لمنافسة الصومال. فكان نتيجة ذلك أنْ رفضت إثيوبيا منحَ قطر فسحةً للوصول إلى أسواق الكتلة

(7) Press Release, Eritrea Ethiopia Boundary Commission, November 27, 2006, https://web.archive.org/web/20110716162240/http://www.pca-cpa.org/upload/files/Press%20Release%202007-11-30.pdf.

(8) Elizabeth Blunt, "Ethiopia Sends Warning to Eritrea," *BBC*, September 25, 2007, http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/7013529.stm.

(9) "Bad Words over Badme," *Economist*, December 13, 2007, https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2007/12/13/bad-words-over-badme.

(10) "President Isaias Afwerki Arrives in Saudi Arabia for Working Visit," *TesfaNews*, July 23, 2018, https://www.tesfanews.net/president-isaias-afwerki-working-visit-saudi-arabia/.

التجارية الإفريقية المعروفة باسم الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، واقتربت من المملكة. وبحلول عام ٢٠١٣، واجهت إريتريا انهياراً اقتصاديّاً سريعاً، فسعت إلى بناء عَلاقات أفضلَ مع المملكة العربية السعودية، ومع الإمارات العربية المتحدة كذلك[١١].

وفي غضون ذلك، تواصلت الرياض وأبو ظبي مع المناطق شبهِ المستقلَّة في «أرض الصومال» و«غلمدغ» و«هيرشابيل» و«جوبالاند» و«بونتلاند»[١٢]. وساعد هذا التواصلُ على تأمين الملاحةِ الحيوية في مضيق باب المندب وخليج عدن والمحيط الهندي، حيث الحاجةُ إلى اتخاذ تدابيرَ لمكافحة القرصنة ومكافحة الإرهاب ضد حركةِ الشبابِ المسلحة التي كانت تسيطر على مقديشو، قبل إجبارها على الخروج من السلطة في ٢٠٠٦. وفي ٢٠١٣، وضع مجلسُ التعاون الخليجي في الرياض إستراتيجيةً جماعيةً تجاه القرن الإفريقي حين اقترح وزيرُ الخارجية السعودي، سعود الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، أن تصوغَ المنظمةُ نهجاً شاملاً ومتكاملاً لدمج المصالح الاقتصادية والثقافية والأمنية لدول القرن الإفريقي في الرؤى الخليجية للنمو والتنمية. وفي يونيو، التقى وزراءُ خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في جدة لوضع القرن الإفريقي بنداً يكون محلَّ النظر الدائم في محادثات السلام المستقبلية مع المنطقة[١٣].

وفي عام ٢٠١٥، جدد اندلاعُ الصراع في اليمن اهتمامَ الخليج باستعادة السلام بين إريتريا وإثيوبيا. وبدعم من إيران، هدد الحوثيون بعرقلة الشحن في البحر الأحمر. وردّاً على ذلك، شجعت المملكةُ العربية السعودية والإمارات عاصمتَي القرن الإفريقي على الانضمام إلى ترتيبات أمنية إقليمية مع جيبوتي والصومال ومناطقها التي أعلنت استقلالها بالحكم. وفي ٤ سبتمبر، استعادت الرياض عَلاقاتها مع إريتريا بعد أن وافقت الأخيرة على إجراء محادثاتٍ مع الإمارات بهدف تطوير مواقعَ عسكرية لاحتواء الوجود البحري الإيراني في البحر الأحمر. وحين وافقت الإمارات على تطوير ميناءي «عصب» و«مصوع»، واصلت إريتريا مشاركتَها بقواتٍ في تحالف عسكري ناشئ بقيادة السعودية في اليمن[١٤].

(11) Berouk Meslin, "Qatar's Diplomatic Incursions into the Horn of Africa," *Institute for Security Studies East Africa Report*, no. 8 (November 2016): 1–11, https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/ear8.pdf.

(12) Camille Lons, "Saudi Arabia and the UAE Look to Africa," Carnegie Endowment for International Peace, October 23, 2018, https://carnegieendowment.org/sada/77561.

(13) Abdel Aziz Aluwaisheg, "Gulf Nations Can Help Harness Horn of Africa's 'Wind of Hope,'" *Arab News*, September 17, 2018, https://www.arabnews.com/node/1373411.

(14) Naveed Ahmed, "Iran's Quest for Foreign Naval Presence," *New Arab*, January 24, 2017, https://english.alaraby.co.uk/english/comment/2017/1/24/irans-quest-for-foreign-naval-bases.

وفي يناير ٢٠١٦، قطعت المملكةُ العربيةُ السعودية عَلاقاتِها مع إيران. وكذلك، فإن جيبوتي والصومال وبعضَ دول مجلس التعاون الخليجي إما أنهت عَلاقاتها الدبلوماسية مع طهران أو خفضتها. وبحلول عام ٢٠١٧، انهارت جهود الوساطة القطرية بين إريتريا وإثيوبيا حين دخلت السعوديةُ والإمارات والبحرين ومصر في حلفٍ في منتصف العام لمعاقبة الدوحة. ودعمت إريتريا هذا الرباعي، وذكرت وقتها نفوذَها الكبير وإمكانياتها الاقتصادية، وقالت إنها ستتخلى عن المطالباتِ الإقليمية بشأن جيبوتي. وردّاً على ذلك، سحبت قطر ٤٥٠ جنديّاً من قوات حفظ السلام من الحدود بين جيبوتي وإريتريا في يونيو[١٥].

وقد حفزت إستراتيجيةُ الخليجِ والقرنِ الإفريقي الجديدةُ المملكةَ العربية السعودية ومعها مصر على المسارعة في تشكيل مبادرةِ مجلسِ أمن البحر الأحمر الوليدة، لتعقد أولَ اجتماعٍ لها في ديسمبر ٢٠١٧. وأشركت المبادرةُ الدولَ المطلة على البحر الأحمر، ولكنها استبعدت إثيوبيا باعتبارها دولةً غيرَ ساحلية. ولم تشارك إريتريا في اجتماعِ المجلس، الذي وعد بالعمل على مجموعةٍ من المواضيع، كحل النزاعات، وحماية البيئة، وتطوير بنية النقل التحتية[١٦].

ومع زيادة الاستثماراتِ الخليجيةِ في منطقة القرن الإفريقي، صارت إثيوبيا أسرعَ اقتصادٍ في إفريقيا نموّاً بحلول عام ٢٠١٨. واستغلالاً لحالة الزخم القائمة، دعمت أديس أبابا الإصلاحاتِ المؤسسيةَ التي طلبتها قمةُ الهيئة الحكومية للتنمية، لبناء مشاريعَ مشتركةٍ بين الخليج والقرن الإفريقي، وقبلت قراراتِ لجنة الحدود. لكن إريتريا رفضت العملَ على اتفاق سلامٍ، وفرضت على مواطنيها خدمةً عسكريةً وطنيةً غيرَ محدودة بمدة زمنية لتأمين حدودها. وفي هذه الأثناء، تأججت التوتراتُ في منطقة القرن الإفريقي؛ لفشل أديس أبابا في تسوية خلافاتها مع القاهرة بشأن فقدانِ المياه وهدرها في اتجاه مجرى النهر؛ بسبب مبادرة حوض النيل المتنازع عليها لعام ١٩٩٩.

وفي مواجهة الاحتجاجات داخليّاً، ترك رئيسُ الوزراء الإثيوبي، هيلي ماريام ديسالين، منصبَه في أبريل ٢٠١٨، وصرَّح حينها بحاجة بلاده إلى الإصلاحات. لكن السلامَ مع إريتريا تعثَّر لأن جبهة تحرير شعب تيغراي (هي قوة في السياسةِ الإثيوبيةِ استلهمت دوافعَها الأولى للحراك السياسي من الجبهة

(15) Conor Gaffey, "Eritrea Becomes Latest African Nation to Side with Saudi Arabia in Spat with Qatar," *Newsweek*, June 14, 2017, https://www.newsweek.com/qatar-crisis-eritrea-saudi-arabia-625356.

(16) Zach Vertin, "Toward a Red Sea Forum: The Gulf, the Horn of Africa, and Architecture for a New Regional Order," *Brookings Doha Center Analysis Paper*, no. 27 (November 2019): 17–19, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/11/Red_Sea_Forum_English_ Web.pdf.

الشعبية الإريترية) شكلت تحالفاً مع الجبهةِ الديمقراطيةِ الثورية للشعب الإثيوبي، التي كانت تعمل على عزلِ إريتريا. وخلالَ هذه الفترة، ظلت إثيوبيا غارقةً في صراعٍ مع الجماعات المسلحة المحلية الأخرى، مثل حركة جينبوت ٧، وجبهة تحرير أورومو، والجبهة الوطنية لتحرير أوغادين[١٧].

وفي ٥ يونيو، أعلن رئيسُ الوزراء الإثيوبي الجديد، آبي أحمد علي، أن بلاده ستعيد الأرضَ التي ادعت إريتريا أنها ملكٌ لها، بما في ذلك بلدة بادمي، والمناطق الحدودية التي تقطنها مجموعةُ «شعب إيروب» العرقية. وفي ٢٦ يونيو، أرسلت إريتريا وفداً برئاسة وزير خارجيتها عثمان صالح محمد، إلى إثيوبيا لاستهلال أولِ اجتماعٍ ثنائيٍّ بين البلدين منذ أكثر من عقد. وفي ٩ يوليو، خلال اجتماع استمر يومين في أسمرة وعقب احتفال القهوة، وقع رئيس الوزراء آبي أحمد علي والرئيس الإريتري أسياس أفورقي على إعلان السلام والصداقة، الذي وعد بدعمِ نتائجِ لجنة ترسيم الحدود وإنهاء الحرب (١٩٩٨-٢٠٠٠) وكذلك الصراع الحدودي (٢٠٠٠-٢٠١٨). وفي ٢٣ يوليو، وصل الرئيس أفورقي إلى جدة لمناقشةِ القضايا الإقليمية وفرصِ الاستثمارِ مع الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي العهد محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود[١٨].

وفي ١٦ سبتمبر ٢٠١٨، أبرمت إريتريا وإثيوبيا اتفاقيةَ جدة للسلامِ، في قمةٍ عقدها الملك سلمان. وحضر القمة القادةُ الدوليون والإقليميون: الأمينُ العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيسُ مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فكي محمد. وتقديراً لحنكة الدولتين، منح الملك سلمان الرئيس أفورقي ورئيس الوزراء أحمد علي أعلى وسام في المملكة، وسام الملك عبد العزيز[١٩]. وفي حديثه في مؤتمرٍ صحفي، أشاد الأمينُ العام غوتيريش بالاتفاقية قائلاً إنها جلبت «رياح الأمل» عبر القرن الإفريقي[٢٠].

وسارعت إريتريا وإثيوبيا من فورهما إلى فتح سفارتيهما كلٌّ في عاصمة الآخر، واستأنفتا الرحلاتِ الجوية المباشرة، وأعادتا فتحَ خطوطِ الهاتف ومعبَري الحدود البرية. وقد يسَّرت الاتفاقيةُ التوقيعَ

(17) Redie Bereketeab, "The Ethiopia-Eritrea Rapprochement: Peace and Stability in the Horn of Africa," Nordic Africa Institute, *Policy Dialogue*, no. 13 (2019): 25–30, http://nai.diva-portal.org/smash/get/diva2:1313153/FULLTEXT02.pdf.

(18) "President Isaias Afwerki Arrives in Saudi Arabia for Working Visit," *TesfaNews*, July 23, 2018, https://www.tesfanews.net/president-isaias-afwerki-working-visit-saudi-arabia/.

(19) "Leaders of Eritrea and Ethiopia Received Saudi Arabia's Highest Honor," *TesfaNews*, September 16, 2018, https://www.tesfanews.net/eritrea-ethiopia-leaders-received-saudi-arabia-highest-award/.

(20) "'Wind of Hope' Blowing through Horn of Africa says UN chief, as Ethiopia and Eritrea sign historic peace accord," *UN News*, September 16, 2018, https://news.un.org/en/story/2018/09/1019482.

على اتفاق سلامٍ ثانٍ في المملكة العربية السعودية، ما أدى إلى تطبيع العَلاقات بين جيبوتي وإريتريا، بعد أن كانت العَلاقاتُ مقطوعةً بين دولتي القرن الإفريقي بسبب النزاع الحدودي الناشب عام ٢٠٠٨ [٢١]. وبعد أن عقد قادةُ البلدين أولَ اجتماع شخصي لهما في جدة بعد انقطاع دام أكثرَ من عقد، أكَّد رئيس جيبوتي إسماعيل عمر غيلة أن الفضل في توقيع الاتفاقية مع إريتريا يرجع إلى التزام المملكة العربية السعودية بتعزيز الاستقرار في القرن الإفريقي[٢٢].

توطيد السلام في إريتريا وإثيوبيا

يتطلبُ الحفاظُ على السلام بين إريتريا وإثيوبيا إستراتيجيات تعمل على استقرارِ البلدين، وتعزيزِ الشراكات الجماعية في القرن الإفريقي. إن قُربَ المملكة العربية السعودية من دولتي القرن الإفريقي، مقارنةً بجهات خليجية أو دولية أخرى، يمكّن المملكةَ من تقديمِ حوافز وحلول اقتصادية للدولتين لتوسيع الأمنِ الإقليميِّ الجماعي. وقد رُسمت الخطوات على نحوٍ يضمن الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي؛ نظراً لأن بها واحدةً من أكبر معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي في العالم، ولأن هذا يساعد على تحسينِ الأمنِ في البحر الأحمر. وفي الأقسام التالية استعراض ما أنجزته المملكةُ حتى الآن، من المبادرات الاقتصادية والتِّجارية والأمنية؛ لضمان نجاح اتفاقية جدة للسلام.

المبادرات الاقتصادية

تؤدي الحوافزُ الاقتصادية إلى استثماراتٍ سعودية كبيرة في القرن الإفريقي. فمنذ عام ٢٠٠٨، ألجأت الأزمةُ الاقتصادية العالمية دولَ الخليج إلى الإكثار من حيازة الأراضي الزراعية في إفريقيا لتحقيق الأمن الغذائي الخليجي[٢٣]. وإجمالًا، استثمرت دولُ الخليج، بمساعدة أسواق النفط القوية، ١٣ مليار دولار في منطقة القرن الإفريقي بين عامَيْ ٢٠٠٠ و٢٠١٧ [٢٤]. وكانت تجاربُ المستثمرين الخليجيين عامةً إيجابيةً في إريتريا وإثيوبيا، فشجعت على التعاون الثنائيِّ المباشر بين الدول، والصفقات الاقتصادية

(21) "Saudi King Patronizes Ethiopia-Eritrea Peace Agreement," *Al Defaiya*, September 18, 2019, https://www.defaiya.com/news/Regional%20News/KSA/2018/09/18/saudi-king-patronizes-ethiopia-eritrea-peace-agreement.

(22) Lons, "Saudi Arabia and the UAE Look to Africa."

(23) "UAE Security Forum 2019: Reshaping the Future of the Horn of Africa," *Arab Gulf State Institute Washington*, February 13, 2020, https://agsiw.org/uae-security-forum-2019-reshaping-the-future-of-the-horn-of-africa/.

(24) Jos Meester, Willem van den Berg, and Harry Verhoeven, "Riyal Politik: The Political Economy of Gulf Investments in the Horn of Africa," *Clingendael Institute Study*, April 2018, https://www.clingendael.org/pub/2018/riyal-politik/.

الخليجية المتعددةِ الأطراف، والشراكاتِ بين الشركات، والاتصالاتِ بين الأفراد، والتبادلاتِ الثقافية، وفرص التعليم. وساعدت الاستثماراتُ الأخرى، كشراء الأراضي الزراعية، الخليجَ على سهولة الوصولِ إلى المحاور الزراعيةِ، وصناعة الثروة الحيوانية في القرن الإفريقي[٢٥].

وتهدف خطةُ التحول الوطني ورؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠، التي رُسِمَت لمعالجة اقتصادِ ما بعد النفط، إلى تسريع إصلاحاتِها الاقتصادية وتسهيلِ نقل المعرفة الفنية والمالية عبر البحر الأحمر. إن تراثَها المشترك في البحر الأحمر، ومخاوفها على البيئة، إضافة إلى حاجتها إلى إتاحة فرص عمل، كل هذا يحفِّزُ المملكةَ العربية السعودية للتعاون مع إريتريا وإثيوبيا لبناء رأس المال الاجتماعي والفكري، والاستفادة من الموارد الإقليمية؛ لتجنب هَدرِ الإمكانات البشرية في الدول الثلاثِ[٢٦].

لكنَّ التحديَ يكمن في تحديد الحزم المالية والاستثمارية المناسبة لتشجيع النخبةِ على الالتزام بالسلام في إريتريا وإثيوبيا. ومثالٌ على ذلك أنَّ اتفاقية جدة للسلام قد أقرت مناطقَ اقتصادية مشتركة بين إريتريا وإثيوبيا لتشجيع التجارة. وبرغم استئناف التجارة بين أديس أبابا وأسمرة، أدت التوترات الحدوديةُ إلى تأخيرِ الشراكاتِ وتعطيل فرص السفر لهذا الغرض[٢٧]. وفي ديسمبر ٢٠١٨، أغلقت أسمرة معابرَها الحدودية مع إثيوبيا بعد أن شكَّك المتظاهرون في إريتريا في مزايا اتفاقية السلام. فقادةُ إريتريا خاصةً يخشَوْن أن يسيطرَ الاقتصادُ الإثيوبي الأقوى على الأسواق الإريترية[٢٨].

إنه لحريٌّ بإثيوبيا التي تعاني من شحِّ السيولة النقدية أنْ تحوِّلَ اقتصادَها الزراعي الذي لا يكفيها إلا الكفاف، والذي يعتمد عليه أغلبُ سكانها، إلى اقتصادٍ زراعيٍّ وصناعي قوي وموجَّهٍ نحو الخدمات،

(25) Aluwaisheg, "Gulf Nations Can Help Harness Horn of Africa's 'Wind of Hope.'"

(26) Awol Allo, "The Abiy Doctrine: One Year of Ethiopia's New Foreign Policy," *African Arguments*, April 5, 2019. https://africanarguments.org/2019/04/05/the-abiy-doctrine-one-year-of-ethiopia-new-foreign-policy/.

(27) Stephen Kalin, "Saudi Arabia Seeks New Political Bloc in Strategic Red Sea Region," *Reuters*, December 12, 2018, https://www.reuters.com/article/us-saudi-diplomacy/saudi-arabia-seeks-new-political-bloc-in-strategic-red-sea-region-idUSKBN1OB1Z9;

وانظر أيضاً:

"Arab and African Countries Establish New Entity to Safeguard the Red Sea and Gulf of Aden," Embassy of the Kingdom of Saudi Arabia, Washington, DC, December 18, 2018, https://www.saudiembassy.net/news/arab-and-african-countries-establish-new-entity-safeguard-red-sea-and-gulf-aden.

(28) Susan Stigant and Michael V. Phelan, "A Year after the Ethiopia-Eritrea Peace Deal, What Is the Impact?" *United States Institute for Peace*, August 29, 2019, https://www.usip.org/publications/2019/08/year-after-ethiopia-eritrea-peace-deal-what-impact.

إضافةً إلى تنشيط قطاعها الخاص. ومن ثمَّ، فتحت الدولة قطاعاتِ الطيران والطاقة أمام المستثمرين من القطاع الخاص، وبدأت تعمل عن كَثَبٍ مع المملكة العربية السعودية لتعزيز الإنتاج الزراعي. ولأن الأراضيَ السعودية لا يصلح منها للزرعة إلا اثنان بالمئة فقط، فإن المملكةَ تشجع محادثاتِ أديس أبابا والقاهرة لإعادة توزيعِ تدفُّقِ نهر النيل لدعم المشاريع الزراعية الإثيوبية. ولدعم خطط إثيوبيا الاقتصادية الأوسع في عام ٢٠١٩، عرضت عليها المملكةُ قرضاً بقيمة ١٤٠ مليون دولار أمريكي لتطويرِ الطرق والبنى التحتية للطاقة والبرامج الصحية؛ ثم أسهمت بمبلغِ ٥٠٠ مليون دولار إضافي لإنقاذ البنكِ المركزيِّ الإثيوبي؛ وساعدت أديس أبابا على تمويل برامج الخدمة الدبلوماسية وميزانية المساعدات الخارجية[٢٩]. وهذه الأموالُ تساعد إثيوبيا على التركيز على الإصلاحات الاجتماعية العاجلة. فقد أنشأت أديس أبابا المجالسَ، وراجعت القوانينَ المدنية، وحققت التوازنَ بين الذكور والإناث في مجلس الوزراء، واتخذت خطواتٍ شملت مجتمعها المتعدد الأعراق كافةً، والذي يتألف من نحو ١٠٠ مليون شخص من ثمانين مجموعةً عرقية شتى.

إن إحساس إريتريا بالعزلة من شأنه أن يُبطئَ من وتيرة الإصلاحات الاقتصادية. فالدولةُ تفرضُ حظرَ السفر على مواطنيها، الذين يعمل معظمُهم في وظائفَ متدنية الأجور، ويعانون من ندرة الغذاء، ويواجهون الخدمةَ العسكرية الوطنية الإجبارية. ويأتي دورُ المملكة العربية السعودية في ضمان التزام النُّخَب بالسلام، وذلك من خلال إتاحة الفرص لإريتريا لتحويل البلاد إلى مركز سياحي وتجاري في منطقة البحر الأحمر، وهي إجراءات مُصَمَّمة للمساعدة في توفير فرص عمل للعمالة المحلية، والإسهام في توزيع الثروة. في نوفمبر ٢٠١٨، ساعدت المملكةُ في إزالة العقوبات الدولية على إريتريا، والتي فُرضت عليها لدعمها للمتمردين في الصومال في عام ٢٠٠٩، وهو إجراء دعمه كلٌّ من إثيوبيا والولايات المتحدة، ومكَّن المملكةَ من تقديم المساعدات المالية وإمدادات الوقود لإريتريا. وفي أبريل ٢٠١٩، سافر الوزير عثمان صالح محمد إلى الرياض لجذب التجارة والاستثمارات. وبعدها بيومَيْن، بعث الرئيسُ أفورقي برسالة إلى الملك سلمان يُحدِّد فيها مقترحات لتعزيز التعاون

(٢٩) انظر:
Kalin, "Saudi Arabia Seeks New Political Bloc in Strategic Red Sea Region"; Lons, "Saudi Arabia and the UAE Look to Africa"; and Allo, "The Abiy Doctrine";
وانظر أيضاً:
"Ethiopia, Saudi Arabia: Terms on $140 Million in Saudi Loans Reached," *Stratfor*, December 19, 2019, https://worldview.stratfor.com/situation-report/ethiopia-saudi-arabia-terms-140-million-saudi-loans-reached; و "Ethio-Saudi Arabia Ties Targets on Citizen Oriented," *Ethiopian Press Agency*, September 15, 2019, https://www.press.et/english/?p=11842#.

الثنائي والإقليمي[٣٠]. وفي أغسطس، التقى قائدُ التحالف العسكري السعودي في اليمن الفريق الركن الأمير فهد بن تركي بن عبد العزيز بالرئيس أفورقي لمناقشة تنويع الاقتصاد الإريتري بعيداً عن النفط، من خلال إطلاق العديد من المشاريع الضخمة على طول البحر الأحمر. وقد صُمِّمت تلك الخطط بالاتساق مع «رؤية ٢٠٣٠»، التي تهدف إلى عدم الاقتصار على النفط، والاتجاه نحوَ التنويع الاقتصادي. ومن بين المشاريع التي تقودها السعودية، والبالغ تمويلها ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، بناءُ مناطق تجارية ووجهات سياحية على طول سواحل إريتريا[٣١]. وإضافةً إلى ذلك، يمكن لجزر «فرسان» المملوكة للسعودية، قبالةَ شاطئ «جيزان» مروراً بأرخبيل «دهلك»، أن تُصبحَ همزةَ وصل لإحياء التجارة مع إريتريا وإثيوبيا. وعلى الرغم من أن المنطقةَ لم تكن مأهولةً بالسكان من قبلُ، فإنها يمكن أن تُمثِّلَ نقطةَ جذب سياحية؛ نظراً لما تحويه من مواقعَ تاريخية نادرة[٣٢]. في فبراير ٢٠٢٠، التقى الرئيسُ الإريتري بالملك سلمان لتعزيز الاتفاقات الاقتصادية الجديدة[٣٣].

مبادراتُ تطوير الموانئ

تمتلك المملكةُ العربية السعودية أطولَ شواطئ على البحر الأحمر، تتدفق من خلالها ٢٠٪ من حركة التجارة العالمية و ٧٠٪ من البضائع السعودية[٣٤]. ويسمحُ هذا الموقع الفريدُ للمملكة بتوسيع عمليات الموانئ، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى توسيع مبادرات الاستثمار في «رؤية ٢٠٣٠» لتشمل مشاريعَ «رؤية إفريقيا ٢٠٣٠». ويمكن للاستثمارات التجارية السعودية، خصوصاً في كلٍّ من «عصب» و«مصوع»، أن تربط ميناء «غوادر» الباكستاني بإفريقيا عبر ميناء «جيزان» السعودي، كما هو الحال مع مبادرات الصين «حزام واحد وطريق واحد»[٣٥]. ويمكن للاستثمارات أن تُساعدَ «أديس أبابا» على الوصول إلى

(30) Shabait, "Message of President Isaias to Saudi King," *TesfaNews*, April 10, 2019, https://www.tesfanews.net/senior-eritrea-delegation-held-talks-saudi-foreign-minister/.

(31) "Eritrea President Receives Commander of Saudi War in Yemen," *Africa News*, August 8, 2019, https://www.africanews.com/2019/08/08/eritrea-absent-at-riyadh-meeting-as-saudi-seeks-red-sea-alliance//.

(32) Werner, "Forging Plowshares in Eritrea."

(33) "Eritrean President Meets Saudi King," *New Business Ethiopia*, February 17, 2020, https://newbusinessethiopia.com/politics/eritrean-president-meets-saudi-king/.

(34) Peter Shaw-Smith, "Saudi Port Growth by Transhipment," *Fairplay IHS Markit Maritime Portal*, January 22, 2017, https://fairplay.ihs.com/commerce/article/4280936/saudi-port-growth-spurred-by-transhipment.

(35) "Saudi Arabia Considering Linking Jazan with Massawa in Eritrea via 440 Km Tunnel across the Red Sea," *Pakistan Today*, 2018, http://www.madote.com/2018/10/rumor-saudi-arabia-considering-linking.html;

وانظر أيضاً:

Dilip Hiro, "China and Saudi Arabia Converge on Pakistan," *Yale Global Online*, March 7, 2019, https://yaleglobal.yale.edu/content/china-and-saudi-arabia-converge-pakistan.

بوابات الموانئ في البحر الأحمر، وتنويع إيرادات الموانئ. وقد أبرمت إثيوبيا بالفعل اتفاقيات موانئ مع السودان وجيبوتي، وحصلت على امتياز بنسبة ١٩ في المائة في عمليات موانئ دبي العالمية في «بربرة» في جمهورية أرض الصومال، والتي ستُربط برّاً ببلدة «توغاشال» الحدودية الإثيوبية[٣٦]. ومن شأن عمليات الموانئ أن تساعد المملكة على تجاوز مضيق هرمز عند إرسال صادراتها النفطية. أما الإمارات العربية المتحدة فتُخَطِّطُ لبناء خطوط أنابيب نفط بين «عصب» و«أديس أبابا»[٣٧]. وتستثمرُ «أرامكو» السعودية نفسُها في مشاريع لتوسيع ممرات أنابيب النفط الخام من الشرق إلى الغرب من المنطقة الشرقية للمملكة إلى «ينبع» على البحر الأحمر[٣٨].

هذا وتسمحُ الميزة الفارقة لموقع المملكة العربية السعودية على البحر الأحمر للمملكة باستكمال استثمارات الموانئ الإماراتية في القرن الإفريقي أيضاً. وفي خطوة لتحقيق هذا الهدف، وقَّعت «هيئة الموانئ السعودية» في ديسمبر ٢٠١٩ عقودَ امتياز مع «موانئ دبي» و«محطة بوابة البحر الأحمر» لاستخدام «ميناء جدة الإسلامي» مركزاً رئيساً لإعادة الشحن في البحر الأحمر[٣٩]. وستسعى عملياتُ الموانئ السعودية والإماراتية المشتركة في القرن الإفريقي إلى زيادة طاقة «ميناء جبل علي» في دبي. وقد وافقت «موانئ دبي العالمية» في عام ٢٠٢٠ على ترقية مدينة «عصب» الإريترية إلى حاوية وميناء تجاري في المنطقة الحرة[٤٠]. وإضافةً إلى تشغيل ميناء «عصب»، فازت الإمارات بعقد لتطوير «بربرة» في جمهورية أرض الصومال، وتوسيع وجودها في «بوصاصو» في إقليم «بلاد البونط» الصومالي، حيث تدير شركة «موانئ دبي العالمية» التابعة لشركة P&O تلك الموانئ[٤١]. فيما تُسيطر جيبوتي على محطة حاويات «دوراليه»، لكنها ستحتاج أيضاً إلى العمل على حل نزاعها القانوني

(36) Kenneth Mwenda, "US $400m Road Project Linking Ethiopia to Somaliland's Berbera Port Kicks Off," *Construction Review Online*, April 5, 2019, https://constructionreviewonline.com/2019/03/us-400m-road-project-linking-ethiopia-to-somalias-berbera-port-kicks-off/.

(37) "UAE to Build Oil Pipeline Linking Eritrea's Port of Assab with Addis Ababa," *Tesfa News*, August 10, 2018, https://www.tesfanews.net/uae-build-oil-pipeline-linking-eritreas-assab-port-addis-ababa/.

(38) Eleonora Ardemagni, "Gulf Powers: Maritime Rivalry in the Western Indian Ocean," *Instituto Per Gli Studi Di Politica Internazionale*, April 13, 2018, https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/gulf-powers-maritime-rivalry-western-indian-ocean-20212#references.

(39) "Saudi Ports Authority Signs Major Contracts with DP World, Red Sea Gateway," *Arab News*, December 24, 2019, https://www.arabnews.com/node/1603131/business-economy.

(40) "Eritrea President Receives Commander of Saudi War in Yemen," *Africa News*, August 8, 2019, https://www.africanews.com/2019/08/08/eritrea-absent-at-riyadh-meeting-as-saudi-seeks-red-sea-alliance//.

(41) Ardemagni, "Gulf Powers."

على الميناء مع «موانئ دبي» في ضوء الاتفاقات السابقة الموقعة في عام ٢٠١٦ لربط «دوراليه» بميناء «مصوع»[٤٢].

مبادرةُ سد النهضة الإثيوبي الكبير

شجَّع دفعُ المملكة العربية السعودية باتجاه تحقيق الأمن الغذائي الوطني والطاقة الكهرومائية إثيوبيا على إيجاد حل لإنهاء نزاعها مع مصر بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، الذي بُني في أوائل عام ٢٠١١ بتكلفة ٤,٧ مليار دولار أمريكي، وذلك على الرغم من فشل جهود الولايات المتحدة والبنك الدولي للتوصل إلى اتفاق. تعتمدُ مصر على النيل الأزرق في إثيوبيا، والذي يُوفر لها ٨٠ في المائة من المياه. وتهدف «أديس أبابا» إلى السيطرة على نصف تدفق النيل لتشغيل أكبر سد في إفريقيا لتوليد الطاقة الكهرومائية. وقد أدت آخرُ مفاوضات حولَ سد الألفية الكبير الإثيوبي، والتي عُقدت في واشنطن في فبراير ٢٠٢٠، وتغيبت عنها إثيوبيا، إلى إعلانٍ يُقَيِّد الاستخدامَ الإثيوبي للنيل. ومع ذلك، أعلنت «أديس أبابا» عزمَها على مواصلة بناء السد لملء خزانه، والابتعاد عن الاقتصاد الزراعي المطري. ونظراً لأن مصر تعتمد على المخزون الاحتياطي من مياه النيل خلالَ فترات الجفاف، فقد طالبت بمد فترة ملء سد النهضة إلى واحد وعشرين عاماً، على عكس إثيوبيا التي تطالبُ بإكمال المهمة في ست سنوات[٤٣].

ولما كان التأخُّرُ في الوصول إلى هدفٍ مُشترَك يمكن أن يُؤجِّجَ اضطراباً سياسيّاً واقتصاديّاً في مصر وإثيوبيا، فإن بإمكان المملكة العربية السعودية استخدام دورها الاستثماري في كلا البلدين للتوصل إلى اتفاق. يسمحُ إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥ لمصر والسودان وإثيوبيا بالسعي إلى وساطة طرف ثالث لحل الخلافات حولَ النيل، ما لم تُحَلْ نزاعاتُهم إلى محكمة العدل الدولية. وحتى الآن، جعلَ التأثيرُ السعودي السودانَ أقربَ إلى إثيوبيا بشأن قضية السد. وفي الوقت نفسه، انضمت مصر، من خلال «الهيئة العربية للتصنيع»، إلى مبادرات تطوير حوض النيل، المصممة لبناء محطات الطاقة في

(42) "Djibouti Rejects Court Ruling to Hand Back Container Terminal," *Wall Street Journal*, January 17, 2020, https://www.wsj.com/articles/djibouti-rejects-court-ruling-to-hand-back-container-terminal-11579296713; Haifa Ahmed Al-Maashi, "From Security Governance to Geopolitical Rivalry: Iran-GCC Confrontation in the Red Sea and the Indian Ocean," *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*, 11, no. 4 (2017).

(43) Abdellatif El-Menawy, "Egypt Needs to Agree Renaissance Dam Deal," *Arab News,* January 14, 2020, https://www.arabnews.com/node/1613021.

إريتريا[٤٤]. إضافةً إلى ذلك، أجرت «هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي» تقييمَ جدوى لمدة عامَيْن لبناء كابل كهرباء بين المملكة العربية السعودية وإثيوبيا، والذي يمكن أن يصل عبر اليمن أو جيبوتي أو إريتريا؛ للسماح لأديس أبابا بإكمال مشروع سد النهضة. وفي حافز لتشجيع القاهرة على دعم المشروع، أخذت «هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي» بعين الاعتبار مد وصلات الكهرباء إلى مصر[٤٥].

هذا ويستلزمُ الاتفاق الأمثل إقناعَ المصريين بأن يأخذوا بعين الاعتبار المصالح السعودية في سد النهضة مقابلَ التزام الرياض بتعزيز علاقاتها الأمنية مع القاهرة. فمصرُ تعتمد على المساعدات الخليجية للحفاظ على الاستقرار الداخلي وفي عمليات مكافحة الإرهاب في سيناء. إضافةً إلى ذلك، فإن الدعم السعودي لمصر أمرٌ حاسم في السماح للأخيرة بالحفاظ على علاقات سياسية متوازنة مع الفاعلين الرئيسين الآخرين في البحر الأحمر. وأخيراً، إذا استطاعت مصرُ تعديلَ موقفها من السد، بوصفها مستثمراً رئيساً في الأراضي الزراعية السودانية، يمكنُ للمملكة تسهيل وصول المصريين إلى مصادر الغذاء السودانية وموانئ البحر الأحمر.

إن التوصل لاتفاق حولَ مشاريع السدود في جميع أنحاء العالم يحفُّه الكثيرُ من الحقائق القاسية. وقد يتسببُ سدُّ النهضة في تهجير الناس، وقد يؤدي إلى تدهور بيئي، وقد يُؤَخَّر بسبب الجفاف. وقد يؤدي كذلك إلى توسيع نطاق امتلاك الخليج للأراضي الزراعية الغنية في جميع أنحاء منطقة القرن الإفريقي، ويُلقي بظلاله على دور مصر التقليدي بوصفها قوةً إفريقية كبرى. وفي هذا السياق، يمكن للقدرات المالية للمملكة العربية السعودية، خاصةً إذا وُسِّعت من خلال مشاريع مشتركة مع القرن الإفريقي، وإذا ركزت على ضمان نجاح «رؤية ٢٠٣٠»، أن تُكَمِّلَ دور مصر النشط في مشروعات «البحث الإفريقي في التكثيف المستدام للجيل القادم»؛ وهي مشروعات مُصمَّمة لتحفيز النمو في القارة من خلال المشاركة النشطة في إثيوبيا وشرق إفريقيا. إضافةً إلى ذلك، في عام ٢٠١٧، نجحت المملكة العربية السعودية في محادثات مع مصر لنقل جزيرتَيْ تيران وصنافير بالبحر الأحمر إلى المملكة؛

---

(٤٤) المصدر السابق؛
"Egypt Launches 32 Projects in Africa in 1 Year," *Egypt Today*, November 19, 2019, https://www.egypttoday.com/Article/1/77914/Egypt-launches-32-projects-in-Africa-in-1-year-report.

(45) "Ethiopia, Saudi Arabia: Terms on $140 Million in Saudi Loans Reached," *Stratfor*, December 19, 2019, https://worldview.stratfor.com/situation-report/ethiopia-saudi-arabia-terms-140-million-saudi-loans-reached.

من أجل توسيع مشروع مدينة «نيوم» المستقبلية العابرة للحدود في «رؤية ٢٠٣٠»، ومشروع «أمالا» السياحي العملاق. ومن المتوقع أن تُوَلِّدَ المشروعاتُ فرصاً اقتصادية إضافية في البحر الأحمر للمستثمرين المصريين.

مبادراتُ أمن البحر الأحمر

إن تحويلَ الاقتصادات العسكرية لإريتريا وإثيوبيا إلى اقتصادات وقت السلم يتطلبُ المثابرة والعزيمة، ولكن هذا يمكن أن يُمثِّلَ نقطةَ انطلاق لتوفير المزيد من الاستقرار والأمن في منطقة القرن الإفريقي. هذا، ويُشَجِّعُ ميثاقُ جدة للسلام على الشراكة مع إريتريا وإثيوبيا لتعزيز الأمن في القرن الإفريقي والبحر الأحمر، إلى جانب اعتماد سياسات جماعية لمكافحة القرصنة والاتجار بالبشر. وتهدفُ هذه الإجراءات إلى تحويل ساحل البحر الأحمر إلى نقطة جذب للمهاجرين، ومن بينهم جماعات الشتات الإريترية والإثيوبية الكبيرة التي تعيش في المملكة، والتي يمكنها المساعدة في بناء مستقبل المنطقة، والتي ستُمَكِّن أيضاً من وجود مركز بحري رئيس مصري، يهدف إلى توسيع الأمن الإقليمي[٤٦].

وبخلاف الجهات الخارجية التي لديها مصالح في البحر الأحمر، مثل تركيا وقطر وإيران والصين وروسيا، فإن المملكةَ العربية السعودية هي صاحبةُ مصلحة محلية في المنطقة. ونتيجةً لذلك، تدعمُ الإماراتُ العربية المتحدة والكويت والبحرين وعمان حملةَ المملكة لبناء وتطوير مبادرات متماسكة بين الخليج والبحر الأحمر. ويشملُ هذا دعمَ الحكومات المركزية، ومؤسسات الدولة، والتفاوضَ مع مجموعة من الفاعلين الحكوميين والجهات الفرعية في القرن الإفريقي. وقد اتخذت المملكةُ العربية السعودية خطواتٍ للحد من مخاطر الزيادة غير المقصودة في عدد الجهات الفاعلة في القرن الإفريقي، تلك الجهات التي تسعى إلى تحقيق مطالب ضيقة. ولكون المملكة العربية السعودية دولةً كبيرة، ولا تحتاج إلى تنويع تحالفاتها مع أصحاب المصلحة في القرن الإفريقي، فإنها (على عكس دول الخليج الصغيرة) لا تُحركها بالأساس الحوافزُ لتحقيق ربح اقتصادي فوري، بل هي مدفوعةٌ أكثرَ بالحاجة إلى الحفاظ على الأمن في القرن الإفريقي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُسَهِّلُ «الميثاق» بناء تحالفات أمنية وعسكرية جديدة في منطقتَي الخليج والقرن الإفريقي؛ لضمان ملاحة أكثر أماناً في

(46) "As It Moves Closer to Eritrea, Egypt Eyes Military Base on Nora Island," *Arab Weekly*, March 15, 2020, https://thearabweekly.com/it-moves-closer-eritrea-egypt-eyes-military-base-nora-island.

البحر الأحمر، واحتواء النفوذ الإيراني. إضافةً إلى ذلك، في أبريل ٢٠١٩، لفتت فرقةُ عمل السفراء المعنية بالبحر الأحمر التابعة للهيئة الحكومية للتنمية الانتباهَ إلى ضرورة نظر الجهات الفاعلة في منطقة الخليج والقرن الإفريقي في صراعات البحر الأحمر وحلها، وهي تدابيرُ تدعمها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي[٤٧].

ولا تخلو دبلوماسية المملكة في البحر الأحمر من المخاطر، وأحدها زيادة الوجود العسكري؛ بالنظر إلى طبيعة الصراعات المتجذرة في منطقة القرن الإفريقي. وبشكل عام، تقدم المملكة حلولاً تهدف لحل هذه الصراعات بطريقة تُعيد تشكيلَ ديناميات العلاقات بين الخليج والقرن الإفريقي لتلبية المصالح الأمنية المتبادلة. وبالاعتماد على التجارب الإماراتية المُختبَرة في القرن الإفريقي، والتي تضمنت انشقاقَ جماعات محلية في أماكنَ مثل الصومال، وأدت إلى نزاعات تجارية مع جيبوتي - سعت المملكةُ العربية السعودية إلى دعم الإمارات في تقديم مشاريع تُكَمِّل وتبني القدرات المحلية بشكل أفضل في دول القرن الإفريقي والمناطق الصومالية شبه المستقلة. ومستقبلاً، يُمكن للمبادرات السعودية أن تُكَمِّلَ الإجراءات الإماراتية، لتشملَ بناء القدرات العسكرية والتجارية المحلية في القرن الإفريقي، وتدريب قوات الشرطة وخفر السواحل الوطنية والمحلية، وتوسيع الشبكات العسكرية التجارية في موانئ البحر الأحمر، مع المساعدة أيضاً بالتوسط في الخلافات المُحتملة بين الإمارات العربية المتحدة، والجهات الفاعلة المحلية في القرن الإفريقي.

وقد ساعدت الجهودُ السعودية إريتريا وإثيوبيا والصومال على إصدار إعلان مُشترك للتعاون في ٢٠١٨ [٤٨]. في عام ٢٠١٩، دعمت المملكةُ انتقالَ السلطة في السودان بعدَ الإطاحة بالرئيس عمر حسن أحمد البشير؛ تلبيةً لمطالب الاتحاد الإفريقي بالتركيز على بناء حكم السودان والمؤسسات الديمقراطية، في ظل المجلس العسكري الانتقالي، الذي سيتقاسم السلطةَ مع حكومة مدنية[٤٩]. وقد شجعت المملكةُ الحوارَ بين الجماعات الصومالية المتصارعة، ودعمت الجهودَ التي تقودُها

(47) "Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact," *International Crisis Group*, Report no. 26, September 19, 2019, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/206-intra-gulf-competition-africas-horn-lessening-impact; citing "IGAD Establishes Task Force on the Red Sea and the Gulf of Aden,"
بيان صحفي للهيئة الحكومية للتنمية، ٤ أبريل ٢٠١٩؛ مقابلات مجموعة الأزمات: مسؤول بالاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، مارس ٢٠١٩؛ مسؤول بالهيئة الحكومية للتنمية، أديس أبابا، مارس ٢٠١٩؛ مسؤولون بالاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، أديس أبابا، يونيو - أغسطس ٢٠١٩.

(48) Congressional Research Service, *In Focus*, February 28, 2019, https://fas.org/sgp/crs/row/IF10466.pdf.

(49) Omar Mahmoud, "The Middle East's Complicated Engagement in the Horn of Africa," *United States Institute of Peace*, January 28, 2020, https://www.usip.org/publications/2020/01/middle-easts-complicated-engagement-horn-africa.

الولاياتُ المتحدة لحل التوترات بين الإمارات ومقديشو في عام ٢٠١٨، وعقدت اتفاقاتٍ مع الإمارات العربية المتحدة لتحقيق الاستقرار في جنوب اليمن واستخدام موانئه في عام ٢٠١٩، وشجعت إريتريا على استضافة قاعدة عسكرية تابعة لمجلس التعاون الخليجي لمدة ثلاثين عاماً في موانئها، وتوسطت في تخفيض القوات الإماراتية في سُقُطْرَى، وحل نزاع جيبوتي لعام ٢٠٠٦ بشأن الامتياز الذي عرضته على الإمارات في ميناء «دوراليه»، واحتفظت بقواعدَ عسكرية في جيبوتي منذ عام ٢٠١٦، بعد حل التوترات بين جيبوتي والإمارات بشأن شروط تأجير قواعد عسكرية خليجية قبل عام[٥٠]. وفي عام ٢٠١٥، تفاوضت المملكةُ العربية السعودية مع السودان وجيبوتي وإريتريا لتقليل الوجود الإيراني في القرن الإفريقي، وعندما قطعت أسمرة العلاقات مع طهران في عام ٢٠١٦، عرضت الإماراتُ مساعدةً مالية إضافية لإريتريا[٥١]. أخيراً، في فبراير ٢٠١٩، وبتشجيع سعودي، سوت إثيوبيا خلافاتِها مع الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، وقبلت اتفاق سلام مع جيرانها المتمردين في «المنطقة الصومالية»[٥٢].

ومع ذلك، يجب على المملكة العربية السعودية بناء سياسات إقليمية جماعية تضمن نجاحَ الاتفاقية. ولكون إريتريا دولةً معزولة نسبيّاً، فإنها تُشَكِّكُ في فعالية مبادرات الأمن الجماعي التي ناقشتها مصر والمملكة العربية السعودية، ومن بينها المناقشات لإنشاء منتدى البحر الأحمر للدول الساحلية منذ عام ٢٠١٧. بالإضافة إلى ذلك، تشعر أسمرة بالقلق من أن السياسات الإقليمية الجماعية يمكن أن تمنح إثيوبيا دوراً بارزاً في البحر الأحمر. ومن ثمَّ، يجب أن يكون الدافعُ وراءَ تحوُّل إريتريا نحوَ السلام رغبةَ الرئيس أفورقي في بناء تحالفات البحر الأحمر مع المملكة العربية السعودية. وقد عقدت الرياضُ في أبريل ٢٠١٩ اجتماعاً لتشجيع المناقشات بين إريتريا وإثيوبيا حولَ البحر الأحمر، ولم يشارك فيه الرئيسُ الإريتري، مما يُسَلِّطُ الضوء على الخلافات مع أديس أبابا، والعزم على عقد تحالف بين إريتريا والمملكة العربية السعودية ومصر والبحر الأحمر. وحضر الاجتماعَ «يمان جبريب»، المستشارُ الرئاسي للرئيس الإريتري، لكنه أعرب عن قلقه بشأن إنشاء مؤسسات تنظيمية جديدة[٥٣].

---

(٥٠) شكلت «موانئ دبي العالمية» وجيبوتي مشروعاً مشتركاً لتشغيل «دوراليه» في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٨، سيطرت جيبوتي على الميناء وتجاهلت لاحقاً حكم محكمة لصالح الإمارات. وانظر أيضاً:
Neil Melvin, "The Foreign Military Presence in the Horn of Africa Region," *SIPRI Background Paper*, April 2019, 15–18, https://sipri.org/sites/default/files/2019-04/sipribp1904.pdf.

(51) "Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact."

(52) Daniel Mumbere, "Ethiopia: ONLF Rebels Disarms, Sign Agreement with Somali State," *Africa News*, February 9, 2019, https://www.africanews.com/2019/02/09/ethiopia-onlf-rebels-disarm-sign-agreement-with-somali-state//.

(53) Vertin, "Toward a Red Sea Forum," 23.

ومع ذلك، شجعت المملكةُ أسمرة على تعزيز علاقاتها مع دول القرن الإفريقي الأخرى، بالنظر إلى سلوك السياسة الخارجية الإريترية التقليدي القائم على الولاء. ولما كان الولاء ذا طبيعة متغيرة، فقد سمحت العلاقاتُ بين أسمرة والرياض للمملكة بتحسين علاقات إريتريا مع السودان، بعد أن أغلقت السودان حدودها مع إريتريا في ٢٠١٨ [٥٤].

في ديسمبر ٢٠١٨، أطلقت المملكةُ العربية السعودية مبادرة مجلس أمن البحر الأحمر للدول العربية والإفريقية. وجدير بالذكر أن مصر، والأردن، وإريتريا، واليمن، والسودان، وجيبوتي، والصومال أعضاء في هذه الكتلة الإستراتيجية الجديدة، التي تُمَثِّل الممرَّيْن المائيَّيْن بالبحر الأحمر وخليج عدن، واللذان يُعتبران الأكثرَ ازدحاماً على مستوى العالم من بين الممرات المائية التي تربط آسيا بأوروبا، ويبلغُ معدلُ التجارة السنوية من خلالهما أكثرَ من ٧٥٠ مليار دولار أمريكي. في يناير ٢٠٢٠، رحَّب الاتحادُ الأوروبي والولايات المتحدة بميثاق المجلس بوصفه خطوةً مهمةً لتأمين الملاحة العالمية[٥٥]. وقد أُحرز تقدمٌ في محادثات تعزيز منتدى البحر الأحمر في عام ٢٠١٩، وعُقدت أربعة اجتماعات على الأقل لمناقشة الموضوع[٥٦]. وسيُحَدِّدُ المنتدى التهديداتِ الناشئةَ ويضع حلولًا لمعالجتها، في ظل حوكمةٍ وتعاون أمني أفضلَ بين الدول الساحلية للبحر الأحمر. ومع ذلك، فإن رغبة مصر في قصر العضوية في المنتدى على الدول الساحلية يمكن أن تُضعف دعمَ إثيوبيا لهذه الكتلة الجديدة[٥٧]. ورغم ذلك، رحبت إثيوبيا بالمبادرات التي تتبنى مناهجَ متعددة الأطراف من الخليج وإفريقيا لاستعادة السلام[٥٨]، وهي تُعيد أيضاً هيكلة قوات الدفاع الوطني الإثيوبية للسماح بدمجٍ أفضل في خطط الأمن والدفاع على مستوى المنطقة[٥٩].

---

(54) "Sudan, Eritrea Agree to Cooperate in Military, Security," *Xinhua*, September 19, 2019, http://www.xinhuanet.com/english/2019-09/16/c_138395994.htm.

(55) "Arab and African Countries Establish New Entity to Safeguard the Red Sea and Gulf of Aden."

(56) "Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact,"
مستشهداً بمقابلات مجموعة الأزمات: مسؤول بالهيئة الحكومية للتنمية، أديس أبابا، مارس ٢٠١٩؛ مسؤول في وزارة الخارجية الإثيوبية، أديس أبابا، مارس ٢٠١٩؛ مسؤول سعودي كبير، الرياض، ديسمبر ٢٠١٨؛ مسؤول كبير في الاتحاد الأوروبي، يوليو ٢٠١٩؛ ومسؤول كبير بالاتحاد الإفريقي، نيروبي، أكتوبر ٢٠١٨.

(57) Vertin, "Toward a Red Sea Forum," 17, 19; Laura Angela Bagnetto, "New Red Sea Alliance Launched by Saudi Arabia, but Excludes Key Players," *RFI*, January 10, 2020, http://www.rfi.fr/en/africa/20200108-new-red-sea-alliance-formed-saudi-arabia-notable-exclusions.

(58) "Abu Dhabi Fund Allocates $3bn Aid Package to Ethiopia," *Arabian Business Industries*, June 16, 2018, https://www.arabianbusiness.com/banking-finance/398850-abu-dhabi-fund-allocates-3bn-aid-package-to-ethiopia.

(59) Allo, "The Abiy Doctrine."

ومن الأمور التي قد تُعَكِّرُ صفوَ هذا التحالف القوي بين الخليج والبحر الأحمر: التنافسُ بين دول الخليج، وامتداد الأزمات الخليجية إلى القرن الإفريقي، والصراعات بين دول القرن الإفريقي، ومخاوف مصر الأمنية، وتولي زمام القيادة في القرن الإفريقي. في عام ٢٠١٧، رفضت الصومالُ قطع علاقاتها مع قطر، على الرغم من أن كلّاً من «بونتلاند» و«غلمدغ» و«هيرشابيل» قد دعموا التحالف الرباعي. ونتيجةً لهذه الانقسامات، لا تلوح في الأفق إلا إشارات خافتة للتقدم في المحادثات بين الجماعات الصومالية المتصارعة. وعلى عكس المملكة العربية السعودية، التي تُصِرُّ على بناء إطار مؤسسي للتعاون في البحر الأحمر، فضلت مصرُ بشكل عام آلياتٍ مرنةً للتعاون الموضوعي في المنطقة[٦٠]. قد يُتيح هذا النهجُ لمصر أن تظل فاعلاً رئيساً في إفريقيا، لكنه سيعيق التعدديةَ الإقليمية على المدى الطويل.

وأخيراً، يمكن أن تزيدَ الحربُ في اليمن من تكلفة الحفاظ على تحالفات البحر الأحمر، وتزيد من تهديدات الجماعات المتطرفة غير الحكومية؛ مثل تنظيمَي القاعدة والدولة الإسلامية. هذا ويتطلبُ الاستقرارُ في منطقة القرن الإفريقي استعادةَ السلام في اليمن، ذلك البلد الذي فرَّ منه أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ شخص؛ هرباً من النزاع وبحثاً عن ملجأ، خاصةً في منطقة القرن الإفريقي[٦١]. ونتيجةً لذلك، أجرى التحالفُ العسكري الذي يخوضُ الحربَ في اليمن تحتَ قيادة السعودية تدريباتٍ عسكريةً مشتركة في البحر الأحمر في عام ٢٠١٨، واستعانوا بدول القرن الإفريقي للحفاظ على الأمن، وفي المقابل، زُوِّدَت اقتصاداتُ القرن الإفريقي بالسيولة اللازمة لمنع انهيار الأنظمة القائمة هناك.

وتشير الاتجاهاتُ الإقليمية الواعدة إلى أن مجلس أمن البحر الأحمر يُمكن أن يُعَزِّزَ السلامَ بين إريتريا وإثيوبيا. ويُخَطِّطُ المجلسُ لإحياء مسعى «الهيئة الحكومية للتنمية» للإصلاح وإعادة الهيكلة؛ ويسعى للعمل بوصفه منصةً لتسهيل الحوار في البحر الأحمر وخليج عدن[٦٢]. في أبريل ٢٠١٩، أنشأت «الهيئة الحكومية للتنمية» فرقةَ عمل لتسهيل تكامل الأهداف الأمنية والاقتصادية عبر الممرَّيْن المائيَّيْن[٦٣]. وفي الوقت ذاته، شجعت الأممُ المتحدة على عقد منتديات إقليمية لمساعدة منطقتَي

(٦٠) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٣٠ يونيو، ٢٠١٩، https://data2.unhcr.org/en/situations/yemen.

(٦١) المصدر السابق، ١٤-٢٠.

(62) "The Future of IGAD: Responding to New Realities in the Horn of Africa," *Chatham House*, May 3, 2019, https://www.chathamhouse.org/event/future-igad-responding-new-realities-horn-africa.

(63) "IGAD Establishes Task Force on the Red Sea and the Gulf of Aden," *Intergovernmental Authority on Development*, April 4, 2019, https://igad.int/programs/66-somalia/2096-igad-establishes-taskforce-on-the-red-sea-and-the-gulf-of-aden.

القرن الإفريقي والخليج العربي على إرساء السلام[٦٤]. ويهدفُ العديدُ من اتفاقيات مجلس التعاون الخليجي الجديدة، وخطط العمل المشتركة المُبرمة مع دول القرن الإفريقي، إلى بناء حوارات سياسية وأمنية واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب والتطرف، وزيادة التعاون بين الوكالات الإقليمية، ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الإفريقي. ومن شأن هذه الإجراءات أن تُشَجِّعَ مصرَ وإريتريا على الالتزام بـ «الهيئة الحكومية للتنمية»، ذلك الالتزام الذي يُعَدُّ غيرَ موجود حتى يومنا هذا[٦٥]. ومن ثمَّ، نَظَرَ الاتحادُ الإفريقي للفاعلين الخليجيين باعتبارهم ركائزَ رئيسةً للسلام في القرن الإفريقي والبحر الأحمر[٦٦].

(64) Michelle Nichols, "UN Security Council Removes Eritrea Sanctions after Years," *Reuters*, November 14, 2019, https://www.reuters.com/article/us-eritrea-sanctions-un/u-n-security-council-removes-eritrea-sanctions-after-years-idUSKCN1NJ28P.

(65) "Somalia-Somaliland Meeting in Saudi Gets Twitter Buzzing," *Africa News*, January 10, 2020, https://www.africanews.com/2019/08/14/somalia-somaliland-meeting-in-saudi-gets-twitter-buzzing; Vertin, 16.

(66) Vertin, "Toward a Red Sea Forum," 14, citing AU Peace and Security Council, "The 750th meeting of the AU Peace and Security Council on the activities of the AU High-Level Implementation Panel (AUHIP) for Sudan and South Sudan," February 9, 2018.

الخاتمة

إن تحقيقَ الازدهار في البحر الأحمر يُعدُّ شرطاً لبناء نظام إقليمي يشمل إريتريا وإثيوبيا. وسيُلْقَى على كاهل المملكة عبءُ تحمُّل التكلفة الرئيسة لبناء تحالفات مستدامة في البحر الأحمر. ويمكن أن تُؤَدِّيَ خطتُها لـ «رؤية ٢٠٣٠» إلى استثمارات خليجية تُعَزِّزُ السلامَ في القرن الإفريقي، وتُوَطِّدُ شراكاتِ البحر الأحمر، ولكن يبقى أن نرى ما إذا كانت الاستثماراتُ الأجنبية السريعة التابعة للسعودية ولدول مجلس التعاون الخليجي في دولتَي القرن الإفريقي، ستُبقي إريتريا وإثيوبيا ملتزمتَيْن بالسلام.

سيزيدُ الفقرُ المدقع والديونُ في دولتَي القرن الإفريقي من مخاطر الاستثمارات، وسيتسبب في زعزعة الثقة. وهناك أيضاً خطرٌ إضافي يتمثل في أن محاولات بناء تحالفات أمنية قوية عبرَ البحر الأحمر ستفشَلُ في إبطاء عسكرة المنطقة؛ نتيجةً لصراعاتها المتجذرة. وستُؤَدّي الصراعاتُ المستقبلية في البحر الأحمر إلى الضغط المفرط على الموارد الاقتصادية المحدودة لإريتريا وإثيوبيا على حدٍّ سواء.

وعلى الرغم من هذه المخاوف، فإن دورَ المملكة العربية السعودية محوريٌّ في الجهود المبذولة لضمان بقاء إريتريا وإثيوبيا ملتزمتَيْن بالسلام. ومع غياب جهودٍ دولية أخرى قوية وفعَّالة بما يكفي لضمان السلام بين دولتَي القرن الإفريقي، يمكن أن يكونَ ميثاقُ جدة الخيارَ الوحيد القابل للتطبيق لبناء تحالفات أقوى بين أديس أبابا وأسمرة. إضافةً إلى ذلك، فليس هناك بلدٌ آخر غيرُ المملكة العربية السعودية يقعُ بالقرب من دولتَي القرن الإفريقي، ولديه مصالح وموارد لمنع عودة ظهور صراعات محتملة مُزعزِعة للاستقرار بين أديس أبابا وأسمرة. ويُعَدُّ هذا جزءاً من الأساس المنطقي الذي دفع المملكةَ العربية السعودية إلى تأمين الاتفاقية، وتقديم حوافزَ اقتصاديةٍ وأمنية ومالية للحفاظ على السلام بين إريتريا وإثيوبيا، على الرغم من طبيعة المشروع التي تبدو تبادليةً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول قضايا الدراسات الأمنية والسياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، ودراسات إفريقيا، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com